مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

الأزمة التونسية 2021–2022
ومسار الخروج

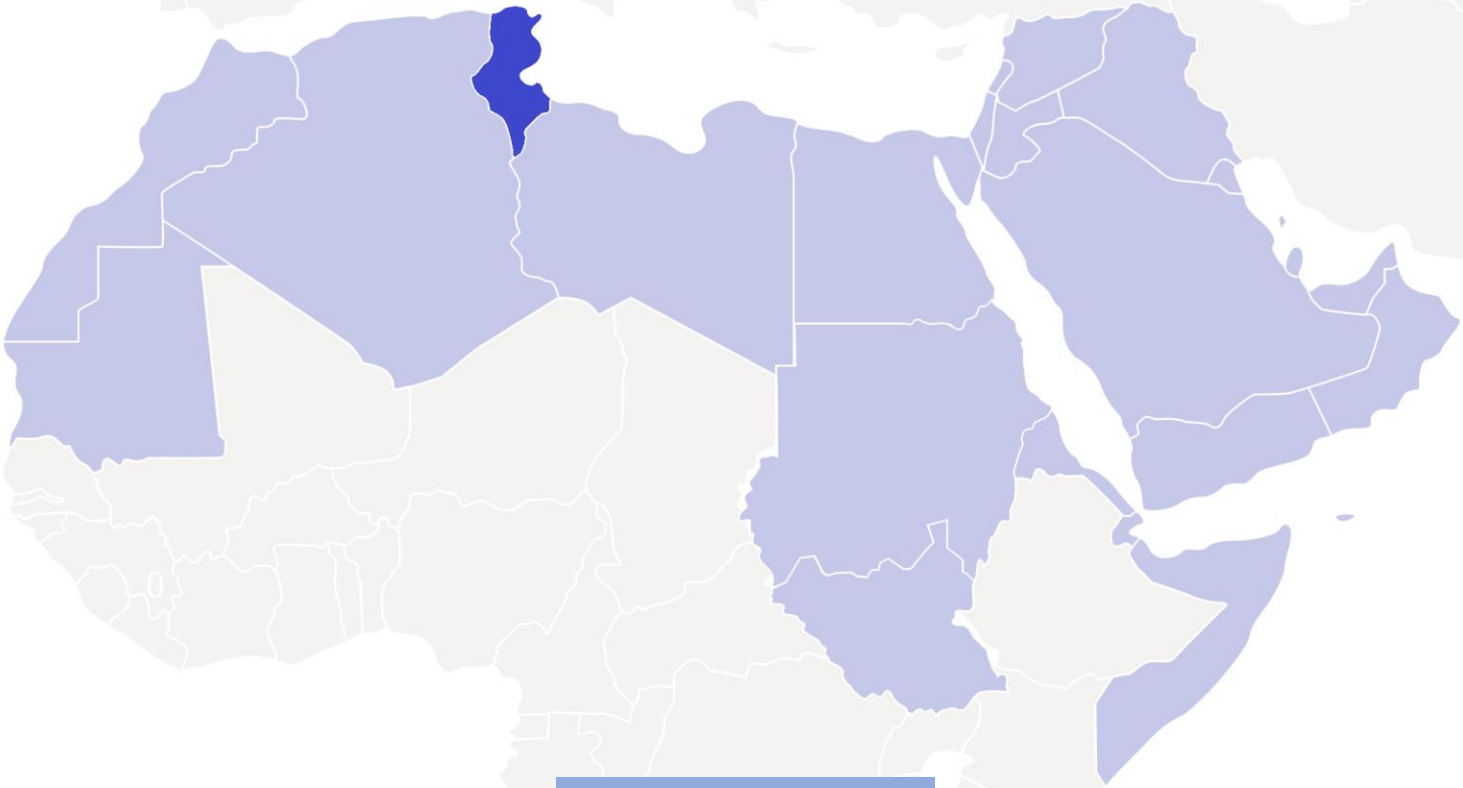

تشرين أول/ أكتوبر 2022

مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

فريق الأزمات العربي–ACT

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فريق الأزمات العربي– ACT

الأعضاء الدائمون

جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن (رئيس الفريق)	**قاصد محمود** الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي– الأردن
محمد العدينات أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق– الأردن	**نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية– الأردن
عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي– الأردن	**مصطفى عثمان** وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة في جنيف– السودان
حامد القويسي أستاذ العلوم السياسة في جامعة سواس في بريطانيا– مصر	**صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق– العراق

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 2

مدخل 4

أولًا: خلفيات الأزمة وأسبابها ودوافعها 6

ثانيًا: توصيف الأزمة الحالية 8

ثالثًا: الأطراف المحلية والخارجية المؤثرة في الأزمة وأبرز مصالحها 12

رابعًا: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف 16

خامسًا: مسار التحول والخروج من الأزمة والتوصيات 25

English Summary 28

فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الملخص التنفيذي

شكّلت تونس حالةً لتجربة ديمقراطية تعددية انتقالية كثمرة للربيع العربي، ولكنّ الأزمة التونسية المركّبة في العام 2021 داهمت البيئة السياسية العربية، وذلك بعد إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد الحالة الاستثنائية في البلاد– الطوارئ، وإعلانه تجميد البرلمان فوراً، وإصدار مراسيم رئاسية تمخّضت عن حل البرلمان ومجلس القضاء الأعلى لاحقاً، وحلّ اللجنة المستقلة للانتخابات، ووقف العمل بالدستور، حيث قدّم دستوراً جديداً عرضه للاستفتاء الشعبي رغم معارضة غالبية الأحزاب التونسية، ثم أصدر قانون انتخاب معدَّلاً بمرسوم رئاسي أيضاً، ألغى بموجبه القوائم الانتخابية الحزبية، وأقرّ الترشيح الفردي فقط، مما اعتبر مؤشراً على تراجع جديد في الحالة الديمقراطية ومعاييرها الدولية.

ويبحث فريق الأزمات العربي – ACT في هذا التقرير الأزمة التونسية المتراكمة والمتداخلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي أوصلت الدولة إلى شكل من التعطيل والشلل المؤسسي على المستويات الرسمية والشعبية والحزبية وقوى المجتمع المدني، ويتناول التقرير بيئة الأزمة وخلفياتها وأسبابها، ومواقف أطرافها المحلية والإقليمية والدولية، ومصالحها، وسيناريوهات الأزمة، ومسار التحوّل والخروج منها.

وقد سبق اتخاذ الرئيس لهذه الإجراءات الاستثنائية نزاع عميق بينه وبين والبرلمان من جهة، وبينه وبين الحكومة من جهة أخرى، ناهيك عن خلافات الرئاسة مع العديد من الأحزاب الممثلة بالبرلمان، الأمر الذي أسس لبيئة سياسية هشّة في تونس، استثمرها الرئيس في تبرير إجراءاته الاستثنائية التي لم تلتزم بنصوص الدستور النافذ حسب مختلف الخبراء الدستوريين، إضافة إلى انتقادات واسعة من الأحزاب التونسية أيضاً.

ورغم مرور الفترة التي أعلنها الرئيس عن إعلان الحالة الاستثنائية لثلاثين يوماً، غير أنها استمرت بعد ذلك، ثم أعلن أنها وفق برنامج رسمه وينتهي في 2022/12/17، أي بعد قرابة عام ونصف على إعلان الحالة الاستثنائية، دون الرجوع لأي سلطة تشريعية أو قضائية قائمة وفق أحكام الدستور، ولم يتم طيلة هذه المدة التوافق مع الأحزاب الوطنية أو القادة السياسيين في البلاد وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، بغرض الاتفاق على كيفية إدارة المرحلة حتى بعد أن حدّدت الرئاسة برنامج الحالة الاستثنائية الزمني.

وقد أثارت إدارة الرئيس التساؤلات والمخاوف لدى التونسيين من عودة تونس إلى حكم الفرد المطلق الذي عانت منه منذ الاستقلال حتى اندلا ع الربيع العربي عام 2011، والذي أطاح بالرئيس بن علي، وما تحمله هذه التخوّفات من إشكالات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وتراجع باتجاهات الإصلاح السياسي والديمقراطي التي أنجزها الشعب التونسي بثورته قبل عشر سنوات، مما قد يزيد من عمق الأزمة في البلاد، وربما يؤسس لانقسام مجتمعي وسياسي خطير أفقياً وعمودياً.

ويرى فريق الأزمات العربي– ACT أنّ مسار التحوّل عن الأزمة والخروج منها يتطلب ثلاثة مقومات: أولها أن يكون الهدف المشترك تطوير وتحسين التجربة الديمقراطية والحريات في تونس، والثاني حماية وتعزيز الكيانات والهيئات

والمؤسسات والأحزاب التونسية، وعدم التعرّض لرموزها وقياداتها وأي من الشخصيات الوطنية، وحماية التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية والحزبية التي قامت ثورة الربيع العربي لتحقيقها وتكريسها في الحياة السياسية التونسية، واللجوء إلى طاولة حوار تونسي يشارك فيها جميع أبناء تونس، والثالث إعادة البرلمان المنتخب ليقوم بإقرار تعديل القوانين اللازمة لتطوير الحياة السياسية، والتوصل إلى حلول وسط بخصوص التعديلات اللازمة لدستور 2014، خصوصاً ما يتعلق بصلاحيات كلٍّ من الرئيس والحكومة والبرلمان، وإعلان تأجيل الانتخابات إلى نهاية الربع الأول من العام 2023، واعتبارها مبكرة لكل من البرلمان والرئاسة في وقت واحد، بهدف إعطاء الفرصة للتونسيين للقيام بتحقيق مقوّمات الخروج من الأزمة هذه.

ويقترح الفريق مساراً متكاملاً للخروج من الأزمة يستند إلى هذه المقوّمات، مثل الشروع بحوار وطني شامل لتقييم الحالة، والتوّصل إلى رؤية زمنية، وبمضمون ديمقراطي، لإعادة الأمور إلى نصابها الدستوري، وتفكيك أسباب وعوامل التنازع الحقيقية بين السلطات الحاكمة الثلاث، وتحييد المؤسسة العسكرية عن الخلافات السياسية، ووقف التدخّل السلبيّ من الأطراف الإقليمية والدولية، ومساهمة جامعة الدول العربية بتشجيع أطراف الأزمة التونسية للتصالح والتوافق على مسار الخروج منها، وتشكيل حكومة انتقالية مهمتها إدارة الوضع الاقتصادي ومنعه من الانهيار، وقيادة البلاد حتى الانتخابات التشريعية والرئاسية المبكرة، ثم يقدّم التقرير عدداً من التوصيات المساعدة على إنجاح أي مسعى وفق هذه الرؤية المقترحة.

ويؤكد الفريق في رؤيته الاستراتيجية بأن المصلحة العليا لتونس تتمثّل في الخروج من الأزمة، وعدم الانسياق وراء ردود الأفعال بين أطرافها، مما يعيق التوافقات والتفاهمات الوطنية، ويرى أن أغلب مصالح الأطراف يمكن أن تتحقق في حال تبنّي هذا المسار المقترح من الفريق لإنهاء الأزمة، وانفتاح أبناء تونس على بعضهم بكافة ألوان الطيف الفكري والسياسي والديني في آن واحد، وتشكيل حالة من الوحدة الوطنية المتينة لحماية تونس من أي اهتزازات مستقبلية.

فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة التونسية 2021–2022، ومسار الخروج

مدخل

حاولت تونس خلال العقد الماضي 2011–2021 تشكيل تجربة ديمقراطية تعددية انتقالية كثمرة لثورات الربيع العربي، والتي كانت تونس منطلقها ورائدها مع نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 في العالم العربي.

واتّخذ المخاض السياسي الديمقراطي في تونس اتجاهات عدة، بين تقدّم حزبٍ ما للقيادة وتراجع آخر وفق صناديق الاقتراع وتوجهات المواطنين التونسيين، ومع أنّ هذه المرحلة الانتقالية شهدت كذلك بعض الخلافات والتنازعات بين الأحزاب، غير أن العملية الديمقراطية استمرت رغم بعض العيوب، ورغم كثير من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تتمكّن حكومات ما بعد الثورة من حلّها جذرياً لأسباب متعددة داخلياً وخارجياً.

لكنّ مشهد البرلمان التونسي قدّم خلال الفترة 2019–2021 صورة مختلّة للمواطن التونسي الذي يطمح للحرية والديمقراطية، وذلك من خلال صور المشاكسات والتعطيل الذي تعرّض له البرلمان من قبل بعض الأحزاب وبعض أعضائه، إضافة إلى رفض الرئاسة التوقيع على مشروع قانون المحكمة الدستورية الذي أقرّه البرلمان.

وأتت هذه الظروف من الخلافات الحزبية في البرلمان، وفشل الحكومات النسبي، لتساعد على تبرير إعلان الرئاسة للحالة الاستثنائية في البلاد استناداً إلى المادة 80 الواردة في الدستور التونسي المقرّ عام 2014، والتي تتيح له إعلان إجراءات استثنائية محددة ولمدة محددة بالتشاور مع البرلمان؛ حيث تنص المادة المذكورة على أن "لرئيس الجمهورية في حال الخطر الداهم الذي يهدد كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، ويتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس ومجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن [الرئيس] عن التدابير في بيان إلى الشعب".

غير أن الرئيس توسّع في تأويل النص الدستوري، حيث تمخّضت محصلة الإعلان وتفسيراته عن تجميد البرلمان ثم حلّه، وحل المجلس الأعلى للقضاء وتشكيل مجلس آخر بمرسوم، وحلّ اللجنة المستقلة للانتخابات وتشكيل أخرى بمرسوم آخر، ثم إلغاء الدستور المقرّ عام 2014 بالتوافق، وتقديم نص دستور جديد من قبل لجنة شكّلتها الرئاسة، وعرضه للاستفتاء الشعبي رغم معارضة غالبية الأحزاب التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل، ولذلك تمت مقاطعة الاستفتاء بنسبة تصل إلى 75% من الشعب التونسي، كما سنّت الرئاسة بمرسوم آخر أيضا قانون انتخاب يَحرِم الأحزاب من تشكيل قوائمها أو القيام بتحالفات انتخابية فيما بينها، عندما جعل الترشيح فردياً فقط، والانتخاب لمرشح واحد فقط.

ولم يتمكّن الرئيس من التوّصل مع الأحزاب والبرلمان إلى أي صيغة توافقية، حيث اتخذ المراسيم الرئاسية منهجاً فيما يتعلق بالسلطات الثلاث، الأمر الذي دفع فريق الأزمات العربي– ACT، في مركز دراسات الشرق الوسط، إلى العمل على إصدار تقرير استراتيجي بخصوص هذه الأزمة التونسية المستجدة المتفاقمة، وما يتعلق بها من تداعيات على الإصلاح

السياسي والمسار الديمقراطي في العالم العربي من جهة، ولما لذلك من أثر قد يبلور نظام حكم فرديّ شموليّ في تونس على أنقاض تجربته الديمقراطية الوحيدة من جهة أخرى، وتوصّل الفريق إلى رؤية لمسار متماسك للخروج من هذه الأزمة، لتحقيق مصالح تونس العليا بالاستقرار والأمن والرفاه والديمقراطية ولأخذ مواقف ومصالح ورؤى مختلف الأطراف التونسية إزاءها.

ويتناول التقرير بتركيز خلفيات الأزمة الحالية، ووصفها وبيان طبيعتها، وتناول أطرافها المختلفة الخارجية والداخلية، ثم يقدّم تقديره للسيناريوهات المحتملة لحركة تطور الأزمة في المدى القريب، ويختم التقرير بتقديم رؤية لمسار الخروج الآمن من هذه الأزمة.

ويعتقد الفريق أن للأزمة أعماقاً وخلفيات مهمة، وأصبحت شاملة للنظام السياسي، كما أن لها أبعاداً عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، بل تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد، رغم أن جميع الأطراف لم تستخدم العنف ضد بعضها حتى تاريخ إعداد التقرير، وأن انقسام المجتمع، في ظل الأزمة بين الإصلاحي وغير الإصلاحي، وغير ذلك من الاصطفافات الحزبية والأيديولوجية، يحتاج إلى معالجة عاجلة قبل أن يستفحل ويصبح حالة دائمة من الصراع متعدد الاتجاهات.

وقد استفاد الفريق، وفي مناقشة أكاديمية مركّزة، من خبيرين تونسيين استضافهما للحديث عن الأزمة من جوانب مختلفة، حيث ألقت بأضواء مهمة للفريق لمساعدته على تفهّم بعض جوانبها العميقة، والضيفان هما السياسية التونسية والباحثة في العلوم السياسية عفيفة المناعي، والباحث السياسي التونسي حاتم شقرونة، واللذين يتقدم لهما الفريق بالشكر الجزيل على محاولة تقديم وقائع الأزمة وخلفياتها من رؤية تونسية داخلية تمثّل تقديراً خاصاً لكل منهما.

أولًا: خلفيات الأزمة وأسبابها ودوافعها

تعيش تونس مجموعة من الأزمات المتراكمة والمتداخلة والمركّبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أوصلت الدولة إلى شكل من التعطيل والشلل المؤسسي على المستويات الرسمية والشعبية والحزبية وقوى المجتمع المدني.

وقد بلغت الأزمة ذروتها وانتقلت إلى حالة المواجهة السياسة والدستورية بعد وصول الرئيس الحالي قيس سعيّد إلى الحكم عام 2019، في ظل خلافات بين المؤسسات الحاكمة، والتي انحاز بعضها إلى المصالح والأجندات الخاصة في ظل عدم وجود قوة فاعلة برلمانية أو حزبية أو شعبية حاسمة قادرة على طرح رؤيتها الوطنية التوافقية، وفي ظل التراجع المضطرد في الوضع الاقتصادي وتعمّق حالة اليأس والإحباط لدى عموم الشعب التونسي، وفي ظل تقييمات سادت الإعلام التونسي بفشل كلٍّ من البرلمان والحكومة بتحقيق إنجازات مقنعة بعد ثورة عام 2011، والتي هدفت بالأساس إلى حل المشاكل المزمنة التي عاشتها تونس منذ الاستقلال عام 1956 وحتى عام 2011، حيث كان نظام الحكم قائماً على الفرد الواحد والاستبداد، والذي نجح بدسترة أدوات إدارة الدولة ليقودها فردياً، وعمل على تقنين ومأسسة المناهج والتعليم ليحقق التفاف الشعب حول الفرد القائد فقط.

فضلاً عن تصحيح ما كان من عبث في هيكلية بناء الإنسان والدولة ورسم العلاقة بينهما، وهندسة الدستور والقوانين، والتلاعب بالقيم الثقافية والدينية خدمة لمدنية الدولة وعلمانيتها، والتركيز على تكييف الإنسان التونسي بما يتناسب مع هذه التوجهات العامة، ومحاولة تحويله إلى قيمة وظيفية تحت مظلة الدولة، وتعطيل قدراته البنيوية وإمكاناته المعرفية التي تؤهله أن يكون مواطناً فاعلاً وشريكاً في صناعة القرار في مسيرة دولته وخدمة أهدافها، وقد يكون هذا النهج في هندسة بناء الإنسان والدساتير والقوانين أساسَ الجذور العميقة للأزمات التونسية، في ظل عجز القوى المجتمعية والسياسية والبشرية عن مواجهة هذه الأزمات وحلها.

وتفاقمت الأزمة بوضعها الحالي بعد إعلان الرئاسة الحالة الاستثنائية في البلاد اعتباراً من 2021/07/25، واتخاذ قرارات تمسّ الحالة الدستورية للنظام السياسي مثل تجميد البرلمان ثم حله كلياً، وإلغاء مجلس القضاء الأعلى واللجنة المستقلة للانتخابات، ثم تعديل الدستور وفق رؤيته الخاصة، وثمة عاملان أساسيّان ساهما في تفاقم الأزمة وغياب آفاق الحلول: الأول مرتبط بالصراع الأيديولوجي بين التيارات الإسلامية المعتدلة التي أفرزتها حركة التغيير– الربيع العربي عام 2011، وبين التيار المحافظ (قوى الشد العكسي) المتمكّن من مؤسسات الدولة، والذي يقوده رجالات نظام الحكم السابق.

والثاني جيواستراتيجي مرتبط بموقع تونس وقيمتها الاستراتيجية وأهميتها لمحيطها، وأهمية تنامي أي تغيير إيجابي فيها على هذا المحيط، فكانت المحصلة هي المواجهات الحادة بين العاملين الداخلي والخارجي بمزيد من الاحتكاك وحتى الاشتباك والتعطيل والتأزيم في الداخل بأيدٍ داخلية، والتي دعمتها وموّلتها أطراف خارجية إقليمية ودولية، عربية وغير عربية، وكان الهدف وما يزال منع تونس من النجاح في رسم نموذج حقيقي وعملي للتغيير السلمي والتحوّل الديمقراطي والإصلاح السياسي.

أما فيما يتعلق بالأسباب والبواعث، فأهمها الفشل في معالجة الاختلالات الاقتصادية العميقة في تونس، وتراجع كافة مؤشرات الاقتصاد التونسي وصولاً إلى حافة الإفلاس، وتفاقم معاناة الشعب الذي لم يعد قادراً على مواجهة الأعباء الاقتصادية، لا سيما وفقاً لتقرير أصدره البنك الدولي حول الوضع الاقتصادي في تونس في أيلول/ سبتمبر 2022، والذي رجّح أن يصل عجز الميزانية إلى 9.1% عام 2022، مقابل 7.4% عام 2021، كما أشار البنك الدولي في تقرير سابق إلى أن معدل البطالة في تونس بلغ 18.4% في العام 2021، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأسر المحتاجة في تونس من 310 آلاف أسرة في العام 2010 إلى أكثر من 960 ألف أسرة، بحسب تصريحات إعلامية أدلى بها وزير الشؤون الاجتماعية التونسي مالك الزاهي في أيار/ مايو 2022.

وكانت وزارة المالية التونسية أعلنت في تموز/ يوليو 2022 أن الدَّيْن العام التونسي بلغ 105.7 مليارات دينار تونسيّ (35.01 مليار دولار) نهاية آذار/ مارس الماضي بزيادة 8.6% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. ويمثّل ذلك 82% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ومن المتوقع أن يصل حجم الدَّيْن العامّ في تونس بحسب وكالة "فيتش" الدولية للتصنيف الائتماني إلى 84% من إجمالي الناتج المحلي للعام 2022، ويقع ذلك في سياق رفع السلطات التونسية لأسعار المشتقات النفطية أربع مرات منذ بداية العام 2022.

ومن الأسباب المهمة أيضاً، حالة المشاكسة السلطوية، عندما تحوّلت تونس وفق توافق وطني إلى النظام البرلماني على حساب الرئاسي، مما أتاح الفرصة لاندلاع أيّ نزاع في حال كانت الرئاسة تسعى لتطوير وتوسيع صلاحياتها، الأمر الذي جعل البيئة السياسية والعلاقة الدستورية بين الحكومة والبرلمان، وبين الرئيس والبرلمان، وبين الرئيس والحكومة، وبين الأحزاب الممثلة في البرلمان نفسها، وبينها وبين الأحزاب غير الممثلة في البرلمان، بيئة هشة في حال قرر أحد الأطراف التدخل في صلاحيات الآخر وتعطيلها، كما فعل الرئيس بتعطيل البرلمان، وحلّ الحكومة، ونقل كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، إضافة للرئاسية، إلى شخصه.

الأمر الذي أدى إلى نزاع سلطوي بين البرلمان والحكومة والرئيس، وإلى تعدد في الأحزاب السياسية وتشرذمها، بل واختراق بعضها من الخارج، مع اختلافات حادّة في الرؤى والتوجهات والأهداف بين الأحزاب والكتل النيابية، وعدم وجود كتلة أو حزب قوي قادر على تنفيذ برنامجه، بالتزامن مع أداء حكومي هزيل وتغييرات حكومية كثيرة وسلبية.

ثانيًا: توصيف الأزمة الحالية

ظهرت بدايات الأزمة التونسية الحالية بعد انتخابات عام 2019، حيث فاز قيس سعيّد بمنصب رئيس الدولة بعد أن حصل على 72% من الأصوات استناداً إلى شخصيته وجاذبيتها البعيدة عن الأحزاب والثقافة السياسية السائدة، وقدم سعيّد برنامجاً انتخابياً ركّز فيه على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ووعد في تلك الانتخابات بتعديل النظام السياسي في البلاد.

وفور انتخابه برز الخلاف بينه وبين البرلمان حول صلاحيات الرئيس، وفي ظل خلافات حزبية في البرلمان، خصوصاً بعد تراجع حزب نداء تونس الذي فاز في انتخابات عام 2014، وعودة حركة النهضة، واختفاء الأحزاب اليسارية، وتشكيل حكومات ائتلافية من أحزاب غير متجانسة، كان أولها حكومة إلياس الفخفاخ الذي قدّم استقالته بناء على طلب الرئيس، والذي حاول خلال هذه الفترة استبدال الوزراء المنتمين إلى حركة النهضة، الأمر الذي عارضه البرلمان، مما اضطر الرئيس إلى استبداله وتعيين هشام المشيشي رئيساً للوزراء، والذي حاول إجراء تعديل وزاري حصل على ثقة البرلمان، لكن الرئيس رفض استقبال الوزراء الجدد بدعوى اتهامهم بالفساد، وبذلك تشكّلت حالة مثّلت محضن الأزمة المركبة وأبعادها.

وقد تسبّبت الخلافات الحزبية بتعطيل العمل التشريعي للبرلمان، كما برز خلاف البرلمان مع الرئيس حول مشروع قانون المحكمة الدستورية برفضه التوقيع عليه بعد أن أقرّه البرلمان، ناهيك عن إشكالات تشكيل الحكومات أساساً.

وكان برنامج الرئيس الانتخابي قد تمحور حول خطاب يقوم على انتقاد الأوضاع السائدة، وانتقاد النخب السياسية القائمة، كما تفاقمت الأزمة بين الرئيس والحكومة برئاسة المشيشي، لأنه قام بتعديل وزاري شمل إقالة وزراء من مؤيدي الرئيس، ومنهم وزير الداخلية توفيق شرف الدين.

وفي هذه الأثناء اندلعت مظاهرات واسعة في عدة مدن بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وتزايد عدد الإصابات بكورونا، حيث طالب المتظاهرون بحل البرلمان وإقالة رئيس الوزراء.

وفي هذه الحالة المتأزّمة بين الأحزاب، وفي الخروج إلى الشارع، لجأ الرئيس إلى حلّ حكومة المشيشي، واتخذ مجموعة من الإجراءات الاستثنائية استناداً إلى المادة 80 من الدستور التي تعطي الرئيس "الحقّ في اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة 30 يوماً في حالة وجود خطر وشيك يهدد سلامة الوطن أو أمن البلاد واستقلالها بشكل يؤدي إلى استحالة استمرار عمل مؤسسات الدول بشكل طبيعي".

لكنّ المادة 80 من الدستور تشترط على رئيس الدولة استشارة رئيس الوزراء ورئيس البرلمان، وأن يبقى البرلمان في حالة انعقاد دائم خلال فترة الطوارئ المؤقتة، لكن إجراءات الرئيس لم تلتزم بهذه الشروط؛ حيث قام بحلّ الحكومة وتعليق عمل البرلمان، ومنع أعضائه من الاجتماع، كما حلّ لاحقاً المجلس الأعلى للقضاء، وشكّل مجلساً آخر مكانه، وقام بإقالة 57 قاضياً، متّهِما إياهم بالفساد وحماية الإرهاب، كما قام الرئيس بتغيير تركيبة الهيئة المستقلة

للانتخابات، ولجأ إلى نشر الجيش وقوات الأمن حيث لزم، وبعد تعليق العمل بالدستور أعلن قراراً بمنع التجوّل لمدة شهر اعتباراً من 2021/7/26، وقام بتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة نجلاء بودن في 2021/10/11، ثم أعدّ دستوراً جديداً جرى الاستفتاء عليه في 2022/7/25.

وهكذا تبلورت الحالة التونسية إلى أزمة دستورية وبرلمانية وسياسية، عناوينها الجانبية هي الحكومة، والبرلمان، والأحزاب، والخلافات بين البرلمان والرئيس، وبين الرئيس والحكومة التي اقترح رئيسَها بنفسه.

توصيف الأزمة

اختلف المحللون والمختصون في الشأن التونسي في توصيف الأزمة القائمة والناشئة عن الإجراءات الاستثنائية، وقد عبرت هذه التشخيصات للأزمة عن مواقف أطرافها على النحو التالي:

- وصفها بعض المحللين بأنها قفزة في المجهول، وستؤدي إلى صراعات مستقبلية غير مضمونة النتائج، وأن تونس مهددة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- ووصفها البرلمان التونسي بأنها إجراءات غير دستورية، وبالتالي رفض كل النتائج المترتبة على إجراءات الرئيس.
- ووصفها أنصار الديمقراطية بأنها انقلاب على الحكم من نوع خاص قام به رئيس جمهورية منتخب يتمتع بصلاحيات محدودة، واستولى على باقي السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالقوة وبدعم من الجيش والأمن.
- ووصفها خبراء بأنها أزمة حكم ذات صيغة قانونية تتعلق بصلاحيات رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وعملية الفصل بين السلطات، وأن الأزمة خلقت تحولاً في النظام السياسي من نظام مختلط، هجين بين البرلماني والرئاسي، إلى نظام رئاسي كامل، حيث وضع الدستور الجديد جميع الصلاحيات بيد الرئيس.
- ووصفها أنصار الرئيس بأنها خطوة للإصلاح السياسي في ظل عجز المؤسسات القائمة عن ممارسة دورها السليم في الحياة السياسية، وأن النظام القائم والدستور المعتمد عام 2014، كانا يشكلان عائقاً أمام الإصلاحات، وكانا سبباً في تفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خصائص الأزمة التونسية 2022/2021

انطلاقاً من التوصيفات المتباينة نحو الأزمة التونسية، يمكن تحديد الخصائص العامة لهذه الأزمة:

1. ينطبق توصيفها مع توصيف الأزمات بشكل عام من حيث عنصر المفاجأة؛ حيث شكّل إعلان الحالة الاستثنائية وإجراءاتها مفاجأة لمعظم القوى السياسية في تونس أولاً وعلى الصعيد الدولي ثانياً.
2. تمثّل الأزمة التونسية أزمة سياسية عامة بسبب انشغال القوى السياسية بخلافاتها وصراعاتها، مما جعل مؤسسات الدولة تعاني من شلل عملي، وهي غير قادرة على القيام بأعمالها، وزاد المشكلة تعقيداً

رفضُ الرئاسة الموافقة على تعديلات قانون لتشكيل المحكمة الدستورية سابقاً، وهي الجهة التي كان من المفترض أن تقوم بالفصل في التنازع حول الاختصاصات بين والبرلمان والحكومة والرئيس.

3. تشكّل الأزمة الحالية صراعاً على السلطة بين الرئاسة والحكومة والبرلمان:

أ- حيث حل الرئيس حكومتين متتاليتين هما حكومة الفخفاخ والمشيشي، ثم عيّن السيدة نجلاء بودن في منصب رئيس الحكومة، دون عرضها على البرلمان للحصول على الثقة، لأن الرئيس كان قد عطّله.

ب- أما بخصوص البرلمان فقد لجأ الرئيس أولاً لتجميد عمله ورفع الحصانة عن أعضائه، مما اضطر البرلمان المجمّد إلى عقد جلسة استثنائية عن بُعد أصدر فيها القانون رقم 1 لسنة 2022 والقاضي بإلغاء الأوامر الاستثنائية والمراسيم الصادرة عن الرئيس، مما دفع الرئيس إلى إعلان حلّ البرلمان، وإلغاء الهيئة المؤقتة لمراقبة دستورية القوانين، بحيث أصبحت عملية إصدار القوانين تتم بصورة مراسيم جمهورية فقط.

تداعيات الأزمة التونسية

في ظل هذه الأزمة العميقة وبشمولها للنظام السياسي، وبأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تبلور انقسام القوى السياسية، كما تشكّلت بعض الحركات السياسية المؤيدة للرئيس وللمعارضة على حد سواء، والتي لم تتطور إلى أعمال عنف من قبل أي من الطرفين.

كما أن معظم هذه الحركات كانت داخل العاصمة تونس، ولم تمتد إلى باقي أرجاء الدولة، وكان تدخّل الجيش والأمن في هذه الحراكات محدوداً، حيث التزم الجيش بتنفيذ الأوامر السياسية.

ويلاحظ تدني مستوى التدخل الخارجي في الأزمة مقارنة بأزمات الربيع العربي الأخرى، كما في كلٍّ من سوريا واليمن وليبيا، واقتصر الصراع والتنافس على القوى والجهات المحلية ظاهراً، وبقي الموقف الدولي غامضاً، ولكن، وبعد تصاعد وتيرة الأزمة وامتدادها ظهرت بوادر لتدخل علنيّ من دول إقليمية في الأزمة.

ورغم الأجواء التي صاحبت الثورة التونسية منذ بدايتها عام 2010، والتي كان يُنظر إليها على أنها قادرة على إحداث تغيير جذريّ في الحياة السياسية، حيث أصبح ينظر لتونس بوصفها نموذجاً للتحول الديمقراطي في الوطن العربي بعد ثورات الربيع العربي، إلا أنّ الأزمة التونسية الحالية شكّلت تراجعاً عملياً عن التحول الديمقراطي وفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أصبح يهدد الدولة التونسية واستقرارها السياسي والاجتماعي، وتسببت بخيبة أمل الشعب في تغييرات نحو الأفضل وفي تحسين مستويات معيشته.

وقد أسفرت هذه التغيرات في المشهد التونسي الأخير عن سيادة حالة من الإحباط لدى كثير من القوى السياسية الفاعلة في تونس، رغم التزام عدد منها بسياسة الصمت وتجنّب المواجهة مع قرارات الرئيس بصورة مباشرة،

ورغم ما خلّفته هذه الأزمة من إرباك في المشهد السياسي بشكل عام، غير أن الوضع بدأ يتغير بعد ظهور نتائج قرارات الحالة الاستثنائية وتغييراتها الدراماتيكية، مما أدى إلى ازدياد حجم الجهات والقوى المعارضة لتوجهاته، خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يمثّل قوة رئيسية في المجتمع التونسي.

وثمة احتمالات بانتقال الصراعات السياسية بين القوى السياسية في تونس إلى الانقسام المجتمعي بين علمانيين وإسلاميين، وإصلاحيين وغير إصلاحيين، مما قد يعمّق الفجوة بين القوى السياسية، وربما يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية وزيادة التشتت على المستوى الشعبي والرأي العام، الأمر الذي قد يشكل حالة من عدم القدرة على حماية الهوية الوطنية بعيداً عن الصراعات الداخلية، والعجز عن نشر ثقافة المواطنة الجامعة.

على صعيد آخر فقد أخفقت جميع مبادرات الحوار الوطني، خاصة بعد دعوة الرئيس لحوار مع بعض الأحزاب والقوى السياسية المحدودة، ونشوء تكتلات وطنية تدعو للحوار بين كافة القوى السياسية، ولكنها لم تلقَ استجابة من الأحزاب والأطراف الأخرى، مما يشير إلى إخفاق مبادرات الخروج من الأزمة السياسية في الوقت الراهن، ويجعل احتمالات سير الأزمة بخطى متسارعة نحو التصعيد، رسمياً وشعبياً، أمراً مثيراً للقلق على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية، خاصة إذا تدخّلت بعض الجهات في تشجيع العنف، وزاد تدخّل الأمن في الحياة العامة، ناهيك عن احتمالات تدخلات خارجية أكثر عمقاً في الشأن التونسي في ظل الوضع الهشّ في البلاد.

ثالثًا: الأطراف المحلية والخارجية المؤثرة في الأزمة وأبرز مصالحها

تميزت تونس بأربع مزايا عن غيرها من دول الربيع العربي الثمانية، وهي:

أولاً: إبعاد الجيش، نسبياً، عن السياسة، وذلك منذ بداية الجمهورية عام 1956، حيث لم يعرف عن الجيش التونسي قيادة الانقلابات العسكرية، لكن بعض المحللين يرون أن تنفيذ الجيش لمراسيم رئاسة الجمهورية بعد إعلان الحالة الاستثنائية هو تدخّل في السياسة، بينما يرى آخرون أن الجيش يقوم بدوره المنصوص عليه في الدستور في جميع الأحوال.

ثانيا: قوة المجتمع المدني وتأثيره، خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يضمُّ منتسبي الوظائف العامّة، والذي عجزت حكومات فرنسا والحبيب بورقيبة وبن علي وحكومات ما بعد ثورة عام 2011 عن احتوائه، وما زالت هذه المنظمات المجتمعية تلعب دوراً مهماً في الحياة العامة في تونس.

ثالثاً: غياب العنف والاغتيالات في الحياة السياسية في تونس إلا نادراً، حيث لم تسجّل أي حادثة عنف أو اغتيال حتى قيام الثورة، إلا مرة واحدة، عندما اغتيل معارض بورقيبة الكبير، صالح بن يوسف في فرانكفورت بألمانيا عام 1961، أما بعد الثورة فكانت الاغتيالات محدودة، منها اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، ولم يتسنّ لحكومات تونس حتى تاريخه الوصول إلى حقيقة الفاعلين في ذلك، وسط تراشق الاتهامات السياسية بين الأحزاب.

رابعاً: تجانس الشعب التونسي وغياب العشائرية والقبلية، وارتفاع نسبة التعليم، واتساع مجالات حقوق المرأة، في مقابل تميّز المجتمع التونسي بحدة الخلاف الأيديولوجي ما بين تياري العلمانية واليسار من جهة والتيار الإسلامي من جهة أخرى.

لقد كانت الحكومات التي أعقبت الثورة عام 2011 حكومات ائتلافية وخليطاً من التحالفات، مثل تحالف النهضة مع حزب نداء تونس بقيادة الباجي قايد السبسي الذي يعدّ امتداداً لنظام بن علي، وتحالف النهضة مع حزب قلب تونس بقيادة نبيل القروي، ورغم أن النهضة تقول إنها أقدمت على هذه التحالفات سعياً وحرصاً منها على الاستقرار وتجنيب تونس ما حدث في مصر، إلا أن قطاعاً من التونسيين يعزون الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ما بعد الثورة لهذه التحالفات غير المنسجمة.

1. الأطراف الداخلية في الأزمة

تعتبر رئاسة الجمهورية والقوى المساندة لها، مدنية وعسكرية، الطرف الأول في الأزمة الداخلية، فبجانب أنه رئيس منتخب، فهو مدعوم من القوة الأمنية والعسكرية، وتقف معه مجموعات من الشباب والمنظمات الشعبية، وعدد من الأحزاب التي تحمّل قوى المعارضة للرئيس مسؤولية الفشل خلال فترة ما بعد الثورة، وترى في قرارات الرئيس الحل للمشاكل التي تعانيها تونس.

أما الرئيس فهو ماضٍ في قراراته ومراسيمه الدستورية، ولا يُجري أيّ حوار مع معارضيه كما تقول المعارضة، ويتهمهم بالفساد والاستقواء بالخارج، حتى وإن كان من يعارضه الاتحاد العام التونسي للشغل أو جمعية القضاة أو اللجنة الاستشارية للدستور التي قام بتعيينها.

وأما الطرف الثاني في الأزمة الداخلية فهم كتلة معارضي قرارات إعلان الحالة الاستثنائية وما تبعها منذ 2021/7/25، والذين يشكّلون قوة كبيرة في البرلمان الذي انتُخِب في 2019/10/6، والذي قام الرئيس بتجميده في 2021/7/25 ثم حلّه في 2022/3/30، علماً بأن البرلمان يتشكل من العديد من الأحزاب أهمها: حزب حركة النهضة، وحزب قلب تونس، وحزب التيار الديمقراطي، وحزب الكرامة، والحزب الدستوري الحر، وحزب حركة الشعب، وحزب تحيا تونس، وتحتل جميعها 179 مقعداً، إضافة إلى عشرة أحزاب أخرى ومجموعات من المستقلين تحتل بمجموعها 38 مقعداً فقط من أصل 217 مقعداً هي كامل مقاعد البرلمان التونسي.

وتنتمي هذه الأحزاب المعارضة والقوية في البرلمان عموماً إلى قوى الثورة وقوى ما قبل الثورة ولأيدولوجيات مختلفة، وتشكلت باتجاهين معارضين رئيسيين بعد القرارات التي تلت إعلان الحالة الاستثنائية: هما جبهة الخلاص الوطني المكوّنة من خمسة أحزاب رئيسية (حركة النهضة، وتحالف قلب تونس، وائتلاف الكرامة، وحراك تونس الإرادة، وحزب أمل)، والجبهة اليسارية من أحزاب يسارية وقومية أخرى، إضافة الى مواقف من مجموعات وكتل برلمانية متفاوتة أخرى، تتقاطع مع معارضة قرارات الرئيس أو بعضها.

أما الطرف الثالث فهو المؤسسة العسكرية، ورغم أنها تبدو داعمة لإجراءات الرئيس من حيث دوره الدستوري، إلا أن تاريخها يعطي إشارات أخرى، فدورها السياسي محدود جداً، لكنها في اللحظات الحاسمة التي ترى فيها انحياز الجماهير إلى اتجاه معين فإنها تساهم بفاعلية في عملية الحسم، وتساعد في الانتقال السلمي للسلطة، كما فعلت إبان ثورة عام 2011، وأقنعت الرئيس بن علي بمغادرة البلاد.

هذه الأطراف الرئيسة الثلاثة هي أهم الفاعلين في الداخل التونسي إزاء الأزمة الحالية، ويمكن اعتبار بعض الجهات المهنية والثقافية أطرافاً مساعدة، مثل المجلس الأعلى للقضاء الذي دخل في إضراب بعد فصل رئيس الجمهورية لسبعة وخمسين قاضياً منه.

2. الأطراف الخارجية في الأزمة

رغم أن تونس بلد صغير المساحة، ولا يوجد فيه نفط، ويعتمد على الزراعة والسياحة، إلا أنه يتميز بموقعه الجغرافي على البحر المتوسط، وليس لديه مشاكل حدودية أو قبلية مع دول الجوار، وأهم ما يميزه سياسياً في العصر الحديث أنه مهّد لثورات الربيع العربي عام 2011، وقد استطاعت القوى المناهضة، إقليمياً ودولياً، لهذه الثورات أن تفشلها جميعاً باستثناء الثورة في تونس، حتى أصبح يطلق على تونس "الناجي الوحيد" أو التجربة الوحيدة الناجحة من تجارب الربيع العربي، لذلك فإن القوى المناهضة لثورات الربيع العربي ظلت، لاعتبارات تخصّها، تتحيّن

الفرص وتبحث عن المبررات لإجهاض الثورة التونسية، ولقد وجدت في الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لحكومات ما بعد الثورة، وفي بعض القوى السياسية الداخلية التي تعدّ امتداداً لنظام ما قبل الثورة، عوامل مساعدة للتدخل في الشأن التونسي لإجهاض التجربة الديمقراطية والإصلاح السياسي.

وقد وجدت هذه القوى مجالاً خصباً في إخفاقات الحكومات السابقة، وحمّلت حركة النهضة مسؤوليتها، بوصفها الرافعة الأساسية للتحوّل الديمقراطي فيما بعد الثورة، كما وجدت رافعة داخلية مساندة ممثلة في بعض الأحزاب والقوى المناهضة للتيار الإسلامي الذي حصل في الانتخابات على أكبر عدد من مقاعد البرلمان.

ويُعتقد أن ثمة مجموعتين من القوى الخارجية الفاعلة في الأزمة التونسية، هي:

الأولى: القوى العربية والأوروبية المناهضة لثورات الربيع العربي، وهي القوى المحافظة إقليمياً ودولياً، والتي شجّعت جهود إجهاض ثورات الربيع العربي في عدة دول أخرى، وتدخّلت بشكل غير مباشر في تونس أيضاً، حيث شجّعت الخلافات الحزبية في البرلمان، وشجّعت على عدم التوافق بين الأحزاب وقوى الثورة، ودعمت إعلامياً وبوسائل أخرى الانقسامات الحادة بين الأحزاب والقوى السياسية في البرلمان وخارجه، وعزّزت توجهات رئيس الجمهورية بالتدخل، وربما قدّمت وعوداً بالدعم والمساندة، وقد وجدت هذه القوى الخارجية امتدادات داخلية لدعم توجهات وإجراءات الرئيس الاستثنائية المثيرة للجدل والخلاف داخل تونس.

الثانية: القوى الإقليمية الداعمة لثورات الربيع العربي، والتي تصنَّف كلٌّ من تركيا وقطر ضمنها، حيث رفضت تركيا قرارات الرئاسة التونسية بتجميد البرلمان، وعلق المتحدث باسم الرئاسة التركية قائلاً: "نرفض تعليق العملية الديمقراطية وتجاهل إرادة الشعب التونسي الصديق والشقيق ..."، وأكّد الرئيس التركي أردوغان في اتصال هاتفي مع نظيره التونسي أن استمرار البرلمان بأعماله رغم كل الصعوبات أمر مهمّ للديمقراطية في تونس والمنطقة.

كما أعرب أمير قطر خلال اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس التونسي، بعد ثلاثة أيام من إعلان الحالة الاستثنائية، عن ضرورة تجاوز الأزمة السياسية الراهنة وانتهاج الأطراف التونسية طريق الحوار لتجاوزها وتثبيت دعائم دولة المؤسسات وتكريس حكم القانون، ودعت وزارة الخارجية القطرية أطراف الأزمة إلى إعلاء مصلحة الشعب التونسي وتغليب صوت الحكمة وتجنب التصعيد وتداعياته على مسيرة تونس وتجربتها.

وثمة دول أخرى مهمة في المنطقة، وعلى المستوى الدولي، مثل الجزائر وإيطاليا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مواقفها غامضة تجاه دعم هذا الطرف أو ذاك رسمياً، وتنتظر مآلات ما قام به الرئيس، وما ستقوم به القوى المعارضة له.

ولذلك، فإن أدوار الفاعلين في الداخل والخارج تتداخل في هذه الأزمة، غير أن هذا التداخل يعدّ أقل حدّة مما يحدث في بلدان عربية أخرى مثل لبنان والعراق والسودان واليمن وغيرها؛ حيث يمتلك المجتمع التونسي خصائص ووقائع تجعله أقدر على إدارة الأزمة وتخفيف أو تهميش حدة التدخل الخارجي، وقد برز ذلك من الحوار الوطني

التونسي السابق، والذي أنهى الأزمة التي حدثت بعد مقتل شكري بلعيد، حيث ينبع ذلك من قوة منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، ومن عدم تدخل الجيش في السياسة، وعن تشابه النسيج الوطني الاجتماعي التونسي.

رابعًا: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف

في ضوء تحليل الأزمة وخلفياتها وأطرافها ومصالحهم، وفي ظل المواقف والاتجاهات التي أخذتها الأحزاب التونسية المختلفة، وفي ظل مضي الرئيس في تنفيذ ما عزم عليه من تغييرات جذرية كان أبرزها تعديل الدستور، والإدارة المباشرة للقضاء والحكومة، وتشجيع فتح ملفات للعديد من قادة الأحزاب ورموزها وتوقيف عدد منهم، وتبلور تكتلات حزبية معارضة بقوة، وفي ظل العجز الاقتصادي عن تلبية متطلبات الشعب التونسي، فقد تبلور المشهد التونسي في أزمة متعددة الأبعاد، ويرى فريق الأزمات العربي أن الأزمة تقف على مفترق طرق بسيناريوهات أساسية، أهمها:

السيناريو الأول: استمرار الأزمة متأثرة بالعوامل التي خلقتها وغذّتها

يتبلور هذا السيناريو في حال تمسّك أطراف الأزمة الرئيسية بمواقفها الراهنة، واستمرار غياب الحوار الوطني الحقيقي والشامل، الأمر الذي قد يطيل أمد الأزمة، ويهدّد المسار الديمقراطي الذي أنجزته الثورة التونسية عام 2011، وقد يفتح الأبواب على مزيد من الإشكالات والانقسامات السياسية والمجتمعية.

- **شروط تحقق السيناريو**

من أهم الشروط التي تسهم في تحقّق هذا السيناريو:

1. إصرار الرئيس على مواصلة خياراته الحالية باتجاه إدارة الأزمة، من حيث التمسك بالإجراءات التي اتخذها خلال الفترة الماضية، والمضيّ بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد في شهر كانون الأول/ ديسمبر القادم 2022، والاستمرار كذلك في دعم الملاحقات القضائية لعدد من قادة الأحزاب والشخصيات الوطنية.
2. غياب الحوار الوطني، والإصرار على المسارات المنفردة والمتباينة من قبل أطراف الأزمة، وتزايد الفجوة في مواقفهم الأطراف دون جهود جدية لتقريب وجهات النظر.
3. تمسّك المؤسسة العسكرية بموقفها الحالي بالنأي عن التدخل في الأزمة، وفي الوقت ذاته مواصلة تنفيذ قرارات الرئيس وإجراءاته الاستثنائية.
4. مواصلة الاتحاد العام التونسي للشغل لموقفه المتردد وغير الواضح، والاستمرار في سياسة إمساك العصا من المنتصف، وهو ما يسهم في استمرار حالة الانسداد السياسي القائمة.
5. استمرار الانقسام في مواقف الأحزاب السياسية المعارضة لسياسات الرئيس وإجراءاته، وتغليب انقساماتها السياسية وخلافاتها الإيديولوجية، ما يعكس الفشل في تشكيل جبهة موحدة لمعارضة إجراءات الرئيس.
6. استمرار المواقف الحالية للأطراف العربية المؤثرة في مسار الأزمة، وبشكل خاص مصر والإمارات والجزائر، دون تغييرات جوهرية قد تسهم في تحقيق انفراجات سياسية.
7. استمرار الموقف الراهن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي ينتقد الخروج على المسار الديمقراطي دون لعب أي دور مؤثر في مسار الأزمة.

8. استمرار الأزمة الاقتصادية والمعيشية بوتيرتها الحالية، وتلقّي تونس مساعدات من الأطراف الداعمة تحول دون انهيار الوضع الاقتصادي وتمنع تفاقم الأوضاع المعيشية بصورة خارجة عن نطاق السيطرة.

- **تداعيات تحقق السيناريو**

1. إدامة حالة الانقسام والاشتباك السياسي بلا أفق قريب للخروج من الأزمة، وإضعاف النموذج الذي قدّمته تونس في المنطقة في مجال الديمقراطية والإصلاح السياسي.
2. الإضرار بتماسك الجبهة الداخلية والتلاحم المجتمعي، وتهديد الاستقرار والسلم المجتمعي، وإضعاف المناعة الوطنية في مواجهة الأخطار.
3. إضعاف قدرة الدولة على مواجهة التحدي الاقتصادي والمعيشي، نتيجة انشغالها واستنزافها بإدارة الأزمة.
4. فتح المجال أمام زيادة حجم التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن التونسي في ظل هشاشة الوحدة الوطنية.
5. الإضرار بمنظومة الأمن والاستقرار الإقليمي، وزيادة حجم التوترات في المنطقة.

السيناريو الثاني: التوصل إلى توافق على خارطة طريق بين الفرقاء التونسيين

يتضمن هذا السيناريو بدء الفرقاء التونسيين المختلفين بإجراء حوار وطني شامل وصريح، في ظل إرادة وقناعة لدى أطراف الأزمة بأهمية إنهاء حالة الاحتقان السياسي، والوصول إلى حلول توافقية تفتح المجال أمام استعادة المسار الديمقراطي وتحقيق الشراكة الوطنية وتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي.

- **شروط تحقّق السيناريو**

يتطلبّ نجاح هذا السيناريو توفّر مجموعة من الشروط، من أهمها:

1. تراجع الرئيس عن المضيّ في سياساته وإجراءاته الحالية أو جزء منها، وتوقف ملاحقة قيادات الأحزاب المعارِضة، وإبداء مرونة واستعداد لإعادة النظر في تلك الإجراءات، وربما تأجيل الانتخابات إلى حين التوصّل إلى صيغ توافقية تضمن مشاركة جميع القوى السياسية.
2. فتح حوار وطني شامل وصريح يسهم في تفكيك الأزمة ومعالجة القضايا الخلافية، بما يتضمنه ذلك من تغليب للمصلحة الوطنية العليا، وتقديم تنازلات متبادلة من جميع الأطراف تتيح الخروج من الوضع القائم.
3. ضغط المؤسسة العسكرية على الرئيس لتأكيد أهمية الخروج من حالة الأزمة، تجنّباً لدفع الأمور في البلاد إلى مساحات خطيرة قد لا تحمد عقباها، ولا يتعارض ذلك مع المحافظة على سياسة الحياد والنأي بالنفس عن الانخراط في الشأن السياسي التي تتمسك بها المؤسسة العسكرية.
4. حسم الاتحاد العام التونسي للشغل، والذي يملك تأثيراً واسعاً على المستوى الشعبي، لموقفه المتردد، وإعلان موقف واضح بتحمل مسؤولية العمل على حل الأزمة بالحوار والتوافق الوطني، وتوحيد جهوده مع القوى السياسية لمنع تكريس حالة من التفرّد والتراجع الديمقراطي والإصلاح السياسي في البلاد.

5. إنهاء حالة الانقسام في مواقف الأحزاب السياسية المعارضة، وتغليب المصلحة الوطنية على الحسابات السياسية والتناقضات الإيديولوجية، وتشكيل جبهة موحدة لاستعادة المسار الديمقراطي والإصلاح السياسي.
6. وقف تأثيرات المواقف السلبية من بعض الأطراف الإقليمية والدولية، والتي لا تساهم في العودة إلى المسار الديمقراطي والإصلاح السياسي.
7. استشعار الرئيس والحكومة لخطورة استمرار الأزمة الاقتصادية والمعيشية بتسارعها الحالي الذي يهدد بانفلات الأمور واندفاعها نحو حالة من الانهيار.

- **تداعيات تحقق السيناريو**

1. إنهاء الانقسام والاشتباك السياسي، والخروج من حالة الأزمة، ووقف الاستنزاف في جهود الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية.
2. الحفاظ على مكتسبات الثورة في مجال الإصلاح السياسي والديمقراطية وصيانة الحريات العامة، وتجنّب تكريس أي حالة تقود الى أي نوع الاستبداد والتفرّد، والحفاظ على النموذج التونسي كأيقونة للإصلاح والديمقراطية في المنطقة.
3. تمتين الجبهة الداخلية، والحفاظ على الاستقرار المجتمعي، وتعزيز المناعة الوطنية في مواجهة الأخطار الخارجية والتحديات الداخلية، بما في ذلك النجاح في مواجهة التحدي الاقتصادي والمعيشي.
4. الحفاظ على سيادة تونس، ومواجهة التدخلات الخارجية في الشأن التونسي.
5. الإسهام في تعزيز حالة الاستقرار الإقليمي، وتجنيب الأمن القومي العربي مزيداً من الأخطار والأزمات.

السيناريو الثالث: التوصل إلى حلول انتقالية بتدخل الوسطاء الخارجيين بين الفرقاء التونسيين

يتبلور هذا السيناريو في وقف أي تدخلات خارجية سلبية في مسار الأزمة، واتخاذ الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة قراراً بلعب أدوار إيجابية تسهم في الخروج من حالة الأزمة القائمة، عبر التوسّط بين الفرقاء التونسيين وتشجيعهم على تقديم التنازلات المتبادلة للدخول في مرحلة انتقالية تسبق إجراء انتخابات عامة رئاسية وبرلمانية، بما يتضمنه ذلك من توقف عن استمرار الحالة الاستثنائية، وتجميد أي قرارات أو مراسيم تسببت بضرر لأي طرف أو لأي حالة تمسّ الوضع الديمقراطي التونسي، وقد تستمر لعدة أشهر بحكومة تكنوقراط انتقالية.

- **شروط تحقق السيناريو**

يتطلب نجاح هذا السيناريو توفّر الشروط التالية:

1. إدراك الأطراف العربية المؤثرة في مسار الأزمة، والتي تحظى بعلاقات جيدة مع الرئيس التونسي، كالجزائر ومصر والإمارات، وتلك التي لها علاقات مميزة مع الأحزاب المعارضة، لأهمية إنهاء الأزمة وضرورة لعب أدوار وساطة للتقريب بين الفرقاء التونسيين المختلفين، وذلك للوصول إلى حلول توافقية تجنّب تونس الخيارات

الأسوأ، والتي قد تنعكس على البيئة العربية بالعموم، وخاصة بيئة الجوار التونسي مثل ليبيا والجزائر، وبدرجة أخرى على كلٍّ من مصر والإمارات ذات المصالح الاستراتيجية في تونس.

2. تطوّر الموقف الأمريكي والأوروبي، والاستعداد للعب أدوار مؤثرة ومشجعة للحوار الوطني، والقيام بأدوار وساطة بين الرئيس والمعارضة، بعيداً عن التدخل السلبي في الشأن التونسي.
3. استعداد الرئيس والمعارضة للتجاوب مع الوساطات العربية والدولية وللدخول في حوار وطني جادّ، ولتقديم التنازلات الضرورية التي تسهّل مهمة جهود الوساطة وتساعد على النجاح في التوصل لحلول توافقية تخرج تونس من أزمتها.

- **تداعيات تحقق السيناريو**

1. توفير فرصة قوية لإنهاء الأزمة والخروج من المأزق الحالي والتوّصل إلى حل توافقي يجنّب تونس الكثير من الأخطار.
2. استعادة المسار الديمقراطي، والمحافظة على التجربة الديمقراطية والإصلاح السياسي في تونس.
3. الحفاظ على وحدة الدولة التونسية، وتعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات.
4. وقف الاستنزاف بإدارة الأزمة وإنهاء الانقسام الداخلي، وتوفير فرصة أفضل لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.
5. تعزيز منظومة العلاقات السياسية مع الأطراف العربية والإقليمية والدولية، وتجاوز التوترات الحالية في العلاقة مع بعض تلك الأطراف، وعودة تونس إلى دورها الإقليمي والعربي المميّز، وتوفر الدعم الاقتصادي الدولي والعربي لتونس.

السيناريو الرابع: الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي

يعدّ هذا السيناريو الأخطر بين جميع السيناريوهات المحتملة، ويقوم على خروج الأزمة عن نطاق التحكّم والسيطرة، واندفاعها باتجاهات خطرة نتيجة الفشل في احتوائها ومعالجتها، ويمكن لهذا السيناريو أن يتحقق في حال تكرّس الانقسام السياسي والمجتمعي في البلاد، وفشلت محاولات معالجة الأزمة الاقتصادية.

- **شروط تحقّق السيناريو**

1. تمسّك الرئيس بمساره الحالي في إدارة الأزمة دون شراكة مع الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد، واستمرار غياب الحوار الوطني، والذهاب لإجراء الانتخابات القادمة في ظل مقاطعة واسعة من الأحزاب السياسية المعارضة، مما يفاقم الأزمة السياسية وينقلها إلى مستويات ربما أكثر تعقيداً.
2. توسّع السلطات الرسمية بإجراءات التضييق على الحريات واستهداف المعارضين، والإمعان في توتير الأوضاع الداخلية، مما يسهم في زيادة حالة الاحتقان السياسي والمجتمعي.

3. استمرار حالة التردّد وضعف التأثير في مواقف الاتحاد العام التونسي للشغل.
4. فشل جهود الوساطة العربية أو الدولية لفتح أفق للحوار الوطني بين الفرقاء في البلاد.
5. اتخاذ الأطراف العربية المؤثرة في مسار الأزمة مواقف أكثر انحيازاً لإجراءات الحالة الاستثنائية وخارطة الطريق الخاصة بها، مما يشجع على المضيّ في مسار الرئاسة الأحاديّ، وعلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بما يعمّق الأزمة ويوسّع أبعادها.
6. استمرار كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في موقفهما الحالي غير الواضح، والذي يفتقد التأثير والمبادرة للمساهمة في حل الأزمة، حتى في الشقّ الاقتصادي.
7. تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية بمستويات خطيرة تتسبب باندلا ع احتجاجات واسعة في الشارع التونسيّ، وربما انهيار الاقتصاد كما حصل في لبنان مؤخراً.

- **تداعيات تحقق السيناريو**

من أبرز التداعيات المتوقعة في حال تحقق هذا السيناريو:

1. تهديد وحدة الدولة واستقرارها، والإضرار بتماسك الجبهة الداخلية، وفتح الأبواب أمام احتمالات الفوضى وعدم الاستقرار، وتهديد السلم المجتمعي، وإدخال البلاد حالة من الاضطراب لا يُعرف مداها.
2. تكريس حالة الانقسام السياسي والمجتمعي، وما ينتجه ذلك من خلافات أفقية ورأسية بين الفرقاء تنتقل من العاصمة إلى الأطراف.
3. إفشال النموذج التونسي في مجال الديمقراطية والإصلاح السياسي والتعددية.
4. زيادة احتمالات انهيار الاقتصاد التونسي، وخلق أزمات اجتماعية متعددة الأبعاد والمستويات، بما فيها خلق الإحباط لدى الشباب التونسيّ والسعي للهجرة.
5. زيادة حجم التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن التونسي بما يعرّض السيادة الوطنية لخطر التدخلات الخارجية بحجة هشاشة الدولة والمجتمع، وغيرها.
6. التأثير السلبي في منظومة الأمن والاستقرار الإقليمي، وزيادة مستوى التصعيد والتوتر في المنطقة، وخاصة في دول شمال أفريقيا العربية.

محددات ترجيح السيناريوهات

ثمة محددات رئيسية تؤثر في مسار الأزمة التونسية واتجاهاتها المستقبلية، وهي تؤثر بشكل كبير على فرص تحقق أي من السيناريوهات أعلاه، ومن أهمها:

1. **خيارات الرئيس في إدارة الأزمة**

حيث مضت الرئاسة التونسية في نهج الحالة الاستثنائية والسير على دستور جديد تم تعديله بإشراف الرئيس،

وأتبعه بإصدار قانون انتخاب بمرسوم رئاسي، ولا زال يرى في إجراءاته مصلحة تونس حتى في ظل انتقادات من بعض مستشاريه ومؤيديه لإشكاليه الحالة الاستثنائية والتفرد بإدارتها، خاصة أنه لم تتوفر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير أي مبادرات بخصوص الحوار مع معارضيه على حلول توافقية أو وسطية.

وأسهم الاستفتاء على الدستور في تعقيد الأزمة، خاصة أن جبهة الخلاص التي تمثّل عدداً من الأحزاب الرئيسية أعلنت أنها ستقاطع الانتخابات المزمع عقدها نهاية 2022 وفق قانون انتخاب أصدره الرئيس استناداً إلى الدستور الجديد المثير للجدل، الأمر الذي سيوفر للأزمة واستمرارها وقوداً جديداً.

2. موقف المؤسسة العسكرية

يشكل موقف المؤسسة العسكرية محدداً استراتيجياً في اتجاهات تحول الأزمة وسيناريوهاتها، فقد نأت المؤسسة العسكرية بنفسها، حتى اللحظة، عن التدخل في الأزمة السياسية الحالية بين الرئيس ومعارضيه بشكل مباشر، ويعدّ تحوّل موقف الجيش عن الحياد باتجاه الانحياز إلى رئيس البلاد أو الانحياز لموقف الأحزاب السياسية عاملاً مؤثّراً في اتجاهات الأزمة.

3. موقف الاتحاد العام التونسي للشغل

اتخذ الاتحاد موقفاً متردداً وغير حاسم في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها، وسعى لإمساك العصا من المنتصف، وحرص على تعويم موقفه الذي اتّسم بالضبابية بشكل مقصود.

فمع تحفظه على عدد من إجراءات الرئيس الاستثنائية وتعبيره عن قلقه على المسار الديمقراطي، إلا أنه تجنّب توجيه انتقادات واضحة وقوية لتلك الإجراءات، وحتى في الاستفتاء على الدستور الذي طرحه الرئيس ترك الاتحاد الخيار لمنتسبيه في المشاركة أو المقاطعة للاستفتاء، ولذلك فإن التحول في موقف الاتحاد بأي اتجاه سيكون له أثر بليغ على انتقال حالة الأزمة إلى مربع آخر.

4. خيارات معارضي إجراءات الرئيس

لا تزال جبهة المعارضة السياسية للرئيس غير موحّدة بالكامل، وتتفق جبهة الخلاص على عدد من السياسات، لكنها تختلف على غيرها، أما الأحزاب اليسارية والقومية فقد استقلت بأعمالها المعارضة عن أحزاب جبهة الخلاص، وتطالب هذه الأحزاب جميعاً بفتح حوار وطني للتوصل إلى رؤية وطنية شاملة للخروج من الأزمة، ولذلك فإن أي تحوّلات في مواقف هذه الأحزاب وسياسات تعاملها مع الحالة الاستثنائية وإجراءاتها، أو في حال تجاوب الرئيس مع مطلبها بالحوار الوطني الشامل، فسيكون لذلك كله تداعياته المباشرة على حركة أي من السيناريوهات السابقة للأزمة.

5. مواقف الأطراف العربية

لا تزال مواقف الدول العربية المعنية بالشأن التونسي تُظهر تضامناً مع الرئيس وثقةً بإجراءاته الاستثنائية، بغض النظر عن دوافع ومصالح كل منها، وفي حال تحوّل موقف أي دولة منها باتجاه مختلف فسيكون لذلك أثر مهم على

طبيعة سيناريوهات الأزمة، وخاصة في حال اتفقت على اتخاذ خط الوساطة بين الفرقاء للتوصل إلى حلول توافقية، حيث لا يتوقع انحياز أي من الأطراف العربية إلى جانب الأحزاب السياسية المعارضة للرئيس وإجراءاته.

6. **مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي**

رغم تحفّظ كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي على إجراءات الرئيس، فإن مواقفهما من الأزمة أظهرت تردداً واضحاً، الأمر الذي جعلها غير مؤثرة في سلوك الرئيس وخياراته السياسية، فيما عبّر الطرفان عن القلق من تطورات الأوضاع في تونس، ولذلك فإنهما لا يتمتعان بتأثير مباشر حتى اللحظة، لكنّ تفاقم الأزمة وانفلات الأمور وبروز تداعيات خطرة على الأمن والاستقرار في الشمال الأفريقي، واتساع دائرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ربما يدفع الطرفين إلى التدخل بشكل أو بآخر، للتأثير على سيناريوهات الأزمة المحتملة ومساراتها.

7. **العامل الاقتصادي والأزمة المعيشية**

كما قدّم التقرير قراءة مركّزة في الأزمة الاقتصادية في تونس، فإن ارتفاع نسب التضخم وارتفاع الأسعار، ونقص السلع الأساسية، واستمرار العجز عن احتواء تداعيات الأزمة الصحية منذ عام 2020، وكذلك في حال تطبيق شروط البنك الدولي للقرض المطلوب برفع الدعم عن العديد من السلع الأساسية، فإن الأزمة الاقتصادية أمام احتمال تفاقم كبير، حيث شهدت تونس العديد من الاحتجاجات النقابية والقطاعية، وثمة ترقب لنتائج مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص.

وفيما تتزايد المخاوف من اندفاع الأمور نحو حالة من الغضب والانفجار الاجتماعي نتيجة تزايد الأعباء المعيشية، تتسع حالة الإحباط إزاء المستقبل في الشارع التونسي، وكذلك تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية للشباب التونسي إلى أوروبا، ولذلك فإنّ أيّ تحوّل رئيسي في الحالة الاقتصادية سيكون له تأثير في تحولات الأزمة باتجاه أي من السيناريوهات الأربعة.

الترجيح بين السيناريوهات

في ضوء ما سبق عرضه من تأثير للمحددات على فرص تحقّق السيناريوهات الأربعة، يتبين ما يلي:

أولاً: تبدو فرص تحقّق السيناريو الأول (استمرار الأزمة متأثرة بالعوامل التي خلقتها وغذّتها) ممكنة في الوقت الراهن، في ظل الخيارات الحالية لأطراف الأزمة التي لا تتجه نحو البحث عن مساحات مشتركة للحوار والتلاقي، وبخاصة في ظل إصرار الرئاسة على المضي قدماً في إجراءات الحالة الاستثنائية وإدارتها منفردة، كما أن مواقف الأطراف المؤثرة حتى صدور هذا التقرير لا تتطوّر باتجاه لعب أدوار وساطة جدية بين أطراف الأزمة، فيما يستمر الموقف المتردد للاتحاد العام التونسي للشغل، وتتواصل الانقسامات بين القوى السياسية، وتفشل حتى اللحظة في تشكيل جبهة موحدة لاستعادة المسار الديمقراطي، وتستمر المؤسسة العسكرية بالولاء للرئاسة دون التدخل المباشر في الشأن السياسي.

ثانياً: لا تبدو فرص تحقّق السيناريو الثاني (التوصل إلى توافق على خارطة طريق بين الفرقاء التونسيين) محتملة على المدى القريب ضمن المعطيات الراهنة، بسبب موقف الرئيس من الحوار والتوافق الوطني مع الأحزاب، ولانقسام موقف الأحزاب المعارضة وعدم قدرتها على توحيد صفوفها، ولضعف تأثير المواقف الخارجية المعارضة لتوجهات الرئيس بإدارة شؤون البلاد وفق الحالة الاستثنائية، كما أن دور الشارع التونسي ما يزال ضعيفاً وغير مؤثر إزاء تطورات الأزمة، فضلاً عن استمرار بعض الأطراف التونسية القويّة، كالاتحاد العام التونسي للشغل والمؤسسة العسكرية، بمواقفهما غير المبادِرة بجمع الأطراف على طاولة حوار وطني جامع، ولا بإقناع الرئيس برعاية الحالة الوطنية للخروج من الأزمة وإنهاء الحالة الاستثنائية.

ثالثاً: لا تبدو فرص نجاح السيناريو الثالث (التوصل إلى حلول انتقالية بتدخل الوسطاء الخارجيين بين الفرقاء التونسيين) ممكنة حتى اللحظة، ما لم يطرأ تطوّر إيجابي، بما في ذلك تنامي قناعة جديدة لدى مختلف الأطراف المؤهلة للوساطة بضرورة القيام بهذا الدور، خاصة في ظل غياب مبادرات الوساطة العربية والدولية حالياً، واستمرار تفضيل الرئيس المضيّ في خياراته وإجراءاته، وفشل المعارضة في توحيد صفوفها لتشكيل ضغط واسع وقوي على الرئيس يدفعه باتجاه الانفتاح على مسار الحوار والتوافقات الوطنية للخروج من الأزمة ومن الحالة الاستثنائية.

رابعاً: رغم أن الشعب التونسي بمختلف فرقائه لا زال يُظهر وعياً متقدماً ومستوى عالياً من المسؤولية والحذر من عواقب اندفاع الأمور نحو السيناريو الرابع (الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي)، بما في ذلك الرئيس التونسي والأحزاب السياسية، وأن الأطراف العربية والدولية قد تتدخل فعلاً لمنع توفّر فرص وعوامل لتحقق هذا السيناريو الخطير، فإن مختلف المعطيات القائمة لا تشير إلى احتمالات تحققه على المدى القريب. ولكنّ الوعي والحذر وحدهما قد لا يكونان كافيين لتجنيب تونس الانزلاق نحو هذا السيناريو الخطير؛ فتكريس الانقسامات السياسية والمجتمعية، وغياب الحوار والتوافق الوطني، وتفاقم تداعيات الأزمة الاقتصادية والمعيشية وما تشيعه من مشاعر اليأس والإحباط، كلها عوامل تُبقي احتمالات اندفاع الأزمة باتجاهات خطرة على مستقبل الدولة التونسية قائمة، وفقدان الشعب التونسي الثقة بالمستقبل، ودفع الشباب للتفكير بالهجرة خارج البلاد، والتي لا يمكن استبعادها.

النتيجة

في ضوء هذا التحليل متعدد الاتجاهات للمحددات الحاكمة لحركة الأزمة المستقبلية، وفي ضوء تقدير الفريق إزاء كل سيناريو وحركته التاريخية، فإن المعطيات القائمة، والمشهد المتشكّل، وتوجهات الرئيس بالمضي قدماً بإجراءاته حتى النهاية، تشير إلى أن فرص تحقق كل من السيناريوهين الثاني والثالث لا تزال غير ناضجة بمحدداتها وعواملها وأطرافها وشروطها، فيما لا تلوح في الأفق وفق التقدير القائم احتمالات اتجاه الأزمة نحو السيناريو الرابع المتعلق

بالتحول إلى الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي وما تحمله من مخاطر بأبعاد مركّبة، ولذلك فإن التقدير يشير في المدى المنظور إلى استمرار الأزمة بمراوحتها بين التأزّم والهدوء وفق السيناريو الأول، وعلى الأقل خلال الشهور الستة القادمة، والتي قد تشهد انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة جديدة، ناهيك عن استمرار التوسّع في الإجراءات القضائية بحق العديد من الشخصيات المعارضة، وما يفرزه ذلك من معطيات أخرى قد تغير اتجاه ترجيح هذه السيناريوهات، وفق تحوّل تأثير المحددات المذكورة على مختلف المستويات.

خامسًا: مسار التحول والخروج من الأزمة والتوصيات

في ظل ما قدّمه التقرير من رصد وتوصيف لتطورات التجربة الديمقراطية التونسية، والوصول إلى حافة الهاوية في علاقات الأطراف، خصوصاً بين الرئيس والبرلمان، وبين الرئيس والأحزاب السياسية، تبدو الحاجة ماسّة لإعادة جميع أطراف الأزمة تقييم مواقفها بعيداً عن الحسابات الضيّقة والمصالح الفئوية، ولإعطاء الأولوية لمصالح تونس الوطنية، وفي مقدمتها الحفاظ على استقرار الدولة، وتحقيق التوافق الوطني، وتجنّب الانقسام السياسي والمجتمعي، ويعتقد الفريق أنّ مسار التحوّل عن الأزمة والخروج منها يتطلب ثلاثة مقومات:

الأول: أن يكون هدف الخروج من الأزمة هو تطوير وتحسين التجربة الديمقراطية والإصلاح السياسي والحريات في تونس.

الثاني: حماية وتعزيز الكيانات والأحزاب الوطنية، وعدم التعرّض لرموزها وقياداتها الوطنية، وحماية التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية والحزبية في تونس والتي قامت ثورة الربيع العربي في تونس لتحقيقها، واللجوء إلى طاولة حوار تونسيّ يشارك فيها جميع أبناء تونس وأحزابهم بكل اتجاهاتهم الفكرية والسياسية والحزبية.

الثالث: إعادة البرلمان المنتخب ليقوم بأدوار محددة فقط، مثل إقرار تعديل القوانين اللازمة لتطوير الحياة السياسية والديمقراطية، والتوّصل إلى حل وسط بين دستورَيْ 2014 و2022، خصوصاً ما يتعلق بالصلاحيات بين الرئيس والبرلمان والحكومة، وإعلان انتخابات مبكرة تشريعية ورئاسية قبل منتصف العام القادم 2023.

ولتوفير هذه المقومات بنجاح، يقترح الفريق مساراً متكاملاً للخروج من حالة الأزمة نحو حالة التنوّع السياسي والحزبي، ويتشكل هذا المسار من عدد من الإجراءات، أهمها:

1. الشروع بحوار وطني شامل لتقييم الحالة، والتوّصل إلى رؤية زمنية وبمضمون ديمقراطي لإعادة الأمور إلى نصابها الدستوري بعيداً عن أي إجراءات استثنائية، وفق توافق وطني تونسي شامل.
2. تفكيك أسباب وعوامل التنازع الحقيقية بين المؤسسات الحاكمة وبين الأحزاب، خصوصاً أنها تتمثل اليوم بالصراع على السلطة والصلاحيات، سواء احتاج الأمر إلى تعديلات دستورية أو قانونية، أو إقرار قوانين جديدة، على أن يتم ذلك بالتوافق الوطني وعبر البرلمان المنتخب، وأن تتمتع الحكومات المشكَّلة بالاستقرار لإنجاز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
3. إجراء أي تعديلات ضرورية على قانون الانتخابات الخاص بالبرلمان أو بالرئاسة، والاتفاق على عدم ترشيح الشخصيات التي كانت سبباً في تأزم العلاقات الداخلية، حتى لا يتهم أي منهم بأنه كان يعمل في الأزمة لخدمة مصالحه الشخصية، وخاصة كل من رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان المنتخبين عام 2019، إضافة إلى بعض الشخصيات المحددة الحزبية والبرلمانية، والتي تسبّبت بتعطيل عمل البرلمان وتشويه صورته أمام الرأي العام التونسي.

4. تحييد المؤسسة العسكرية عن الخلافات السياسية، وترسيخ فكرة أن مؤسسات الجيش والأمن ملك للشعب التونسي وترعى المصالح العليا وتحميها، وأنها تنصاع لنتائج الانتخابات والدستور في سلوكها الوطني العام، واعتبارها مؤسسات وطنية من حق كل التونسيين الانخراط فيها بغض النظر عن أي اعتبار فكري أو حزبي أو سياسي أو غيره.
5. وقف تدخل الأطراف الإقليمية والدولية عبر بعض الفرقاء التونسيين، وتعاون هذه القوى لصالح بناء تونس الديمقراطية لكل أبنائها.
6. تشكيل حكومة انتقالية بالتوافق بين الفرقاء الرئيسيين، وتكون مهمتها تحسين إدارة الوضع الاقتصادي ومنعه من الانهيار، وقيادة البلاد حتى الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتتشكل بالأساس من شقين: الحزبي الشامل والمهني المتخصص الفعّال– تكنوقراط، ويمكن الجمع بينهما في أي وزير يُختار.
7. تجميد العمل بالمراسيم الجمهورية، والدستور الجديد عام 2022، واستمرار العمل بدستور عام 2014 والقوانين إلى حين التوافق على تعديل أي منها كما في البند الثاني.
8. وضع أولوية تحقيق مطالب الشعب التونسي، وأهمها الديمقراطية والحرية، والتنمية الاقتصادية، والاستقلال الوطني، وإصلاح التعليم، ومحاربة البطالة والفقر والهجرة، خاصة بين الشباب والأسر الفقيرة.
9. تأكيد فلسفة وثقافة الانتماء العربي والإسلامي لتونس، في موازاة إدارة التعايش بين أبنائه عبر بناء أرضية ثقافية صالحة ومشتركة، تتناسب مع هوية الشعب التونسي وانتمائه العربي والإسلامي والحضاري.

التوصيات

في ضوء التحليل الشامل في التقرير وتقديراته إزاء تحوّلات الأزمة الممكنة وسيناريوهاتها، وفي ضوء دراسة محددات هذه الحركة، واقتراح فريق الأزمات العربي للمسار الآمن للخروج من الأزمة التونسية، فإن التقرير يقدم بعض التوصيات المساندة لإنجاز تطبيق هذه الرؤية، وأهمها:

1. أهمية استشعار الخطر من استمرار هذه الأزمة من قبل كافة الأطراف، وعلى رأسهم الرئيس وقادة الأحزاب الكبرى في البلاد، لأن ضبط الأمور غير ممكن بالكامل لمصلحة توجهات أيّ طرف منفرداً.
2. أهمية تحوّل موقف الاتحاد العام التونسي للشغل إلى دور وسيط وفاعل في تحقيق المصالحة الوطنية والخروج من الأزمة، وترك مربع الحياد القائم الآن، لأنه غير فاعل.
3. ضرورة تجاوز الأضرار التي نالت بعض الأطراف جراء هذه الأزمة من قبل أي طرف، واتخاذ منهج العفو نهجاً وطنياً للمصلحة العامة في تونس.

4. اتخاذ قرارات صريحة وعلنية وواضحة من جميع الفرقاء التونسيين بالدعوة إلى المصالحة والوحدة الوطنية دون فرض رؤية أحد أو برامجه، بما في ذلك استعداد كل الأطراف لتقديم التنازلات الحزبية والشخصية بلا تردد ما دام ذلك يخدم الصالح العام.
5. أهمية إعادة بناء البيئة السياسية والديمقراطية في تونس بانتخابات مبكرة برلمانية ورئاسية شاملة لاستعادة حيوية الدولة بلا مغالبة بين الفرقاء، وتقديم نموذج تاريخي للأجيال التونسية والعربية القادمة تفتخر به أمام الإحباط الحضاري الذي تغذّيه القوى الأوروبية ضد الشباب العربيّ.
6. تمسّك التونسيين بشكل جماعي بمنع أي تدخلات خارجية في شئون تونس الداخلية، والحفاظ على الحوار والتوافق الداخلي مساراً وطنياً دائماً، وتحمّل الرأي الآخر فيما يخص عمل أي طرف أو برنامجه أو مواقفه بلا اتهامات أو اغتيال للشخصية.
7. المحافظة على استقلال مؤسسات القضاء والأمن والجيش، بوصفها أدوات خطرة في أي استقواء غير مشروع من أي طرف يريد فرض برنامجه ورؤيته بالقوة على الشعب التونسي خارج دائرة الانتخابات الشرعية الشفافة والعامة.
8. اتخاذ الجامعة العربية موقفاً إيجابياً تجاه الأزمة بتشكيل لجنة من وزراء خارجية دول عربية مناسبة، للقيام بالوساطة العاجلة لإنهاء الأزمة، وذلك لأداء واجبها في دعم الأمن القومي العربي، ولحماية الاستقرار في الشمال الأفريقي العربي، ولمنع التدخلات الأجنبية خطيرة العواقب في تونس.
9. دعوة الفرقاء التونسيين إلى دراسة هذا التقرير الاستراتيجي بروح المصلحة العامة، وتبنّي توجهاته نحو الحل، وتطوير أفكاره لتحقيق الخروج من الأزمة في البلاد في أقرب وقت.
10. دعوة مراكز الأبحاث والأكاديميين التونسيين والمفكرين والحكماء للمساهمة بدورهم الفكري للتنظير والتبشير في المصالحة الوطنية والتوافق الداخلي والخروج من الأزمة.

انتهى،،

and fears among Tunisians about Tunisia's return to absolute autocracy as Tunisian people suffered from independence until the outbreak of the Arab Spring in 2011 that overthrew President Ben Ali. In addition to the political, security, economic and social problems these fears pose. Furthermore, it is considered a retreat in the direction of political and democratic reform achieved by the Tunisian people with their revolution ten years ago may deepen the country's crisis and establish a dangerous social and political division both horizontally and vertically.

The Arab Crisis Team-ACT believes that the path of transition and exit from the crisis requires three components, the first for the common goal to develop and improve Tunisia's democratic experience and freedoms. The second is not to support targeting parties and political figures and to resort to a Tunisian dialogue table in which all Tunisians participate. The third is recalling the elected Parliament to approve the amendment of the laws necessary to develop political life and to reach compromise solutions regarding the required modifications to the 2014 constitution, especially concerning the powers of the President, the government, and Parliament. Moreover, the team suggests postponing the elections until the end of the first quarter of the year 2023. It is to be considered an early for both Parliament and the presidency simultaneously. Such a decision would give Tunisians the opportunity to achieve the ingredients for getting out of this crisis.

The team proposes an integrated path to get out of the crisis based on these elements, such as: initiating a comprehensive national dialogue to assess the situation, arriving at a temporal vision and a democratic content to restore matters to their constitutional normal, dismantling the causes and factors of actual conflict between the three ruling authorities, and neutralizing the military and security establishment from political disputes, Stopping the interference of some regional and international parties, forming a transitional government whose mission is to manage the economic situation and prevent it from collapsing, and lead the country until the early legislative and presidential elections. Then, according to this proposed vision, the team made several recommendations to help make any endeavor a success.

In its strategic vision, the team affirms that Tunisia's supreme interest is to get out of the crisis and not to be drawn into action and reactions among its parties, which hinders national consensus and understanding. The openness of the people of Tunisia to each other in all colors of the intellectual, political, and religious spectrum simultaneously, and the formation of a state of sober national unity to protect Tunisia from any future tremors.

Tunisian crisis 2021-2022

and The Exit Path

English Summary

The complex Tunisian crisis in the year 2021 invaded the Arab political environment after the Tunisian President declared the exceptional state of the country (emergency), announced the immediate Disrupt of Parliament and issued presidential decrees:

1. It resulted in the dissolution of Parliament and the Supreme Judicial Council, the dissolution of the Independent Elections Committee, and the suspension of the Constitution, as he submitted a new constitution to a popular referendum despite the majority's opposition to Tunisian parties.
2. An amended election law was also issued by a presidential decree, according to which the party electoral lists were apprehended.
3. Only the individual nomination was approved, indicating a new decline in the democratic environment and international standards.

In this report, the **Arab Crisis Team - ACT** examines the cumulative and overlapping Tunisian crisis in the economic, social and political fields, which has led the country to institutional disruption and paralysis at the official, popular, partisan, and civil society levels. The international and international interests and their interests, scenarios for the future of the crisis, the path of transformation, and the proposed exit strategy.

The President took these exceptional measures in the shadow of deep conflict between him and Parliament on the one hand. However, on the other hand, there was another conflict between him and the government.

Not to mention his differences with many parties represented in Parliament, which established a fragile political environment in Tunisia. The President invested in these circumstances to justify his exceptional measures that did not adhere to the provisions of the current Constitution, according to various constitutional experts, in addition to widespread criticism from Tunisian parties.

Despite the passage of the period announced by the President for declaring the exceptional state for thirty days, he continued to extend it. He then said that the program he had drawn up ends on the 17th of December 2022, nearly a year and a half after declaring the exceptional state. He did not refer to any legislative or judicial authority existing under the provisions of the Constitution During this period. The President disagreed with the national political parties, the political leaders in the country, or the labor union, on how to manage the stage, even after he single-handedly set its timetable.

President ran the country with its full powers unilaterally, which raised questions

Table of Contents

Executive Summary 2

Introduction 4

First: Background, Reasons and Motives 6

Second: The Crisis Nature and Description 8

Third: Local and foreign Influential Players 12

Fourth: Possible Scenarios and Players' Options 16

Fifth: The Exit Path and Recommendations 25

English Summary 28

مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

Arab Crises Team-ACT

Tunisian crisis 2021-2022

and The Exit Path

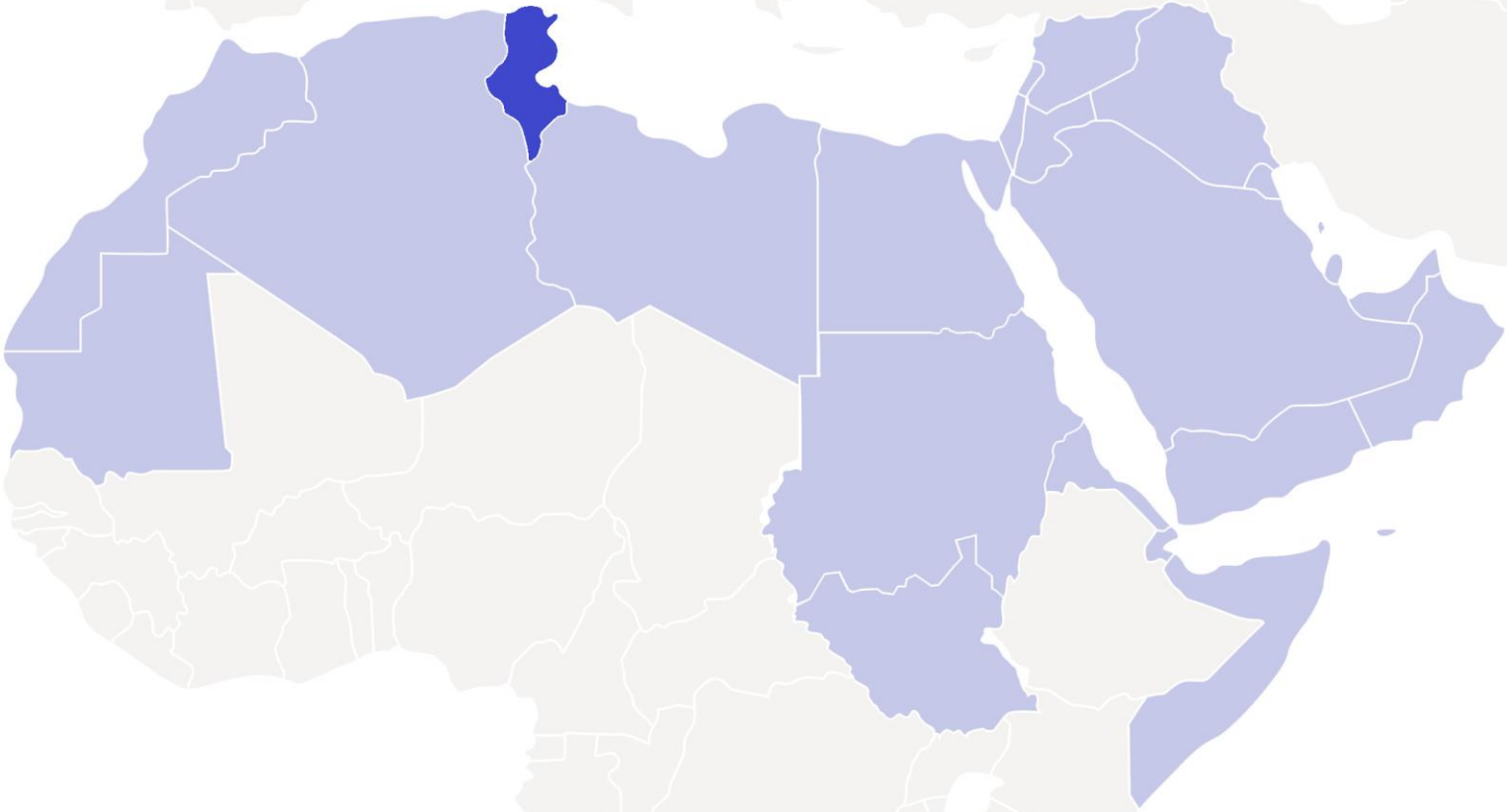

October 2022